J. Agric. Sci. Mansoura Univ., 27(5): 3139 - 3149, 2002

THE BANK FOR DEVELOPMENT AND AGRICULTURAL CREDIT AND EGYPTIAN COTTON FINANCIAL EMPHASIS ECONOMIC LIBERALIZATION

El-Maghraby, M. A. A.
Agricultural Economics Dep., Faculty of Agriculture (Saba Basha), Alexandria University

بنك التنمية والإئتمان الزراعى وتمويل القطن المصرى فى ظل التحرر الإقتصادى

مسعود على عبده المغربى
قسم الإقتصاد الزراعى -كلية الزراعة (سابا باشا) جامعة الإسكندرية

المقدمه

تنتهج جمهورية مصر العربية منذ منتصف التسعينات برنامجاً شاملاً للإصلاح الإقتصادى تم التوصل إليه بعد مفاوضات مع المؤسسات الدولية لتبنى فلسفة إقتصادية ليبرالية معتمدة على قوى السوق وكفاءتها فى توزيع وتخصيص الموارد على الإستخدامات المتعددة ومن ثم محاولة تحقيق الإستخدام شبه الأمثل لتلك الموارد. وقد إستهدف برنامج الإصلاح النقدى التمويلى والإئتمانى تعبئة الموارد النقدية وتوظيفها التوظيف شبه الأمثل وإستحداث أدوات السياسة التمويلية والإئتمانية والتى منها سعر الفائدة وسعر الصرف والسيولة المحلية والسقوف الإئتمانية لتحقيق الإستقرار والتقدم الإقتصادى ومن ثم العدالة الإجتماعية التوزيعية بين مختلف فئات المجتمع المصرى. ويعتبر القطاع الزراعى من قطاعات الإقتصاد القومى المصرى التى نفذت وتنفذ سياسات وبرامج الإصلاح الإقتصادى المصرى تمشياً مع الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية والسياسية فى الدولة ، وتتضمن سياسات الإصلاح الإقتصادى الزراعى والقطنى الإصلاح التمويلى والذى ينفذ من خلال بنوك زراعية متخصصة متمثلة فى بنك التنمية والإئتمان الزراعى. وقد تم تحرير أسواق مستلزمات الإنتاج الزراعى والقطنى فيما عدا بذرة القطن المخصصة للزراعة ودعم مقاومة القطن وقيام البنك بتقديم القروض بأنواعها الثلاث القصيرة والمتوسطة والطويلة للقطاع الزراعى والقطنى.

مشكلة الدراسة

ويعتبر القطاع الزراعى من قطاعات الإقتصاد القومى المصرى التى نفذت وتنفذ سياسات برامج الإصلاح الإقتصادى المصرى تمشياً مع الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية والسياسية فى الدولة فى محاولة لإستقرار السوق الزراعية بدخول الحكومة كمشترية وكبائعة للحفاظ على آلية وميكانيكية السوق. وتتضمن سياسات وبرامج الإصلاح الإقتصادى الزراعى فيما يتضمن برنامج الإصلاح الإقتصادى الزراعى والقطنى الإئتمانى والتمويلى من خلال بنوك زراعية متخصصة متمثلة فى بنك التنمية والإئتمان الزراعى والتى تتضمن أهم وظائفه تقديم التمويل اللازم للزراع من خلال الإقراض النقدى لإمكانية القيام بزراعة وإنتاج القطن بعد أن تخلى طبقاً للإصلاح الإقتصادى عن دوره فى توزيع مدخلات الإنتاج القطنى حيث إتجهت السياسة الزراعية المصرية إلى إلغاء الدعم على مدخلات الإنتاج وتحرير أسعارها والسماح للتعاونيات والقطاع الخاص بإستيرادها منذ عام ١٩٩٢ مع الرقابة البنكية اللازمة لذلك مما أنشأ معه مشكلة عدم إمكانية حصول المنتج الزراعى والقطنى على ما يحتاجه من قروض زراعية وقطنية إلا بضمانات لا يستطيع المنتج الصغير توفيرها وتقديمها للبنك. مع عدم وجود فترة سماح للسداد وإرتفاع معدل الفائدة على القروض الزراعية والقطنية وعدم زيادة عدد أقساط السداد وعدم مراعاة ظروف بعض المزارعين عند التعثر فى السداد.

هدف الدراسة :

تهدف الدراسة فيما تهدف إلى دراسة وتوزيع القروض المنصرفة من بنك التنمية والإئتمان الزراعى لإنتاج القطن المصرى للوقوف والتعرف على الأهمية النسبية لهذه القروض ودور البنك فى تنمية الإنتاج القطنى وتحقيق الكفاءة من إستخدام الموارد المالية المنصرفة للقطن المصرى خلال فترة التحرر الإقتصادى لمعرفة أثر التحولات الإقتصادية البنكية على إنتاج القطن المصرى خلال الفترة ٩٠-١٩٩٩.

الأسلوب البحثى :

إعتمدت الدراسة على البيانات المنشورة وغير المنشورة من بنك التنمية والإئتمان الزراعى والجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ووزارة الزراعة وإستصلاح الأراضى ونشرات البنك المركزى والبنك الأهلى المصرى والأبحاث التى تناولت الموضوع والكتب العربية وغير العربية فى ذات الموضوع لفترة التحرر الإقتصادى.

الإطار النظرى للدراسة (بنك التنمية والإئتمان الزراعى والإصلاح الإقتصادى الزراعى):

تتضمن سياسات وبرامج الإصلاح الإقتصادى الزراعى العديد من السياسات والبرامج منها ما يتعلق ببرامج الإصلاح الإقتصادى الزراعى الإنتاجى ومنها ما يتعلق ببرامج الإصلاح الإقتصادى الزراعى التمويلى والإئتمانى ومنها ما يتعلق ببرامج الإصلاح الإقتصادى الزراعى الهيكلى. ويعتبر البنك الرئيسى للتنمية والإئتمان الزراعى البنك المتخصص بتحقيق برامج الإصلاح الإقتصادى الزراعى التمويلى والإئتمانى ، حيث يقوم البنك الرئيسى[١] للتنمية والإئتمان الزراعى بشراء الأسمدة من المصانع المحلية بعد تحرير أسعارها بنهاية عام ١٩٩٢ فى إطار تنافسى مع القطاعين التعاونى والخاص مع إلغاء جميع أشكال دعم الأسمدة من أول يوليو ١٩٩٢ بإستثناء دعم سلفات البوتاسيوم فقط والذى يقدر عام ١٩٩٣/٩٢ بحوالى ٣٠ مليون جنيه. وتم من نهاية العام الزراعى ١٩٩٣/٩٢ السماح للتعاونيات والقطاع الخاص والبنك المذكور فى إستيراد الأسمدة وغيرها من مدخلات الإنتاج الزراعى.

ومن عام ١٩٩١/٩٠ تم تخفيض دعم المبيدات من قرابة ١١٧ مليون جنيه إلى قرابة ٦٢ مليون جنيه عام ١٩٩٣/٩٢ بحيث إقتصرت على دعم مقاومة آفات القطن ، كما تم مراجعة نظام دعم الإئتمان مع تركيزه على المنتجين الزراعيين المتضررين المتعثرين من بيع المحاصيل المسعرة إدارياً إجبارياً حكومياً بأسعار مخفضة عن أسعار السوق الحر وذلك تمهيداً لتحرير أسعار الفائدة على الإئتمان الزراعى تحريراً كاملاً يتمشى مع أسعار الفائدة السائدة فى السوق المصرى مما أدى إلى إنخفاض الدعم الموجه للقروض الزراعية من قرابة ٩٢ مليون جنيه عام ١٩٩٠ إلى قرابة ٦٥ مليون جنيه عام ١٩٩١[٢].

وقد تم تحرير أسعار المحاصيل الزراعية وذلك من خلال إصدار القرارات الخاصة بإلغاء الأسعار الجبرية وحصص التوريد أو تخفيض حصة التوريد كمرحلة إنتقالية ذلك بالنسبة لمحاصيل القمح والفول البلدى والعدس والسمسم والفول السودانى والبصل وفول الصويا والأرز ، أما بالنسبة للقطن فقد تم رفع السعر المحلى عام ١٩٩٢/٩١ إلى حوالى ٥٨% من السعر العالمى ، وفى عام ١٩٩٣/٩٢ إلى حوالى ٦٦% من السعر العالمى ثم صدرت قوانين تحرير القطن المصرى عام ١٩٩٤.

كما تم تحرير سوق مستلزمات أو مدخلات الإنتاج الزراعى حيث تم السماح للقطاع الخاص بتسويق كل مستلزمات ذلك الإنتاج فيما عدا بذرة القطن المخصصة للزراعة (البذرة التقاوى والإكثار)، وتم إلغاء إحتكار بنك التنمية من إستيراد الذرة الصفراء من نهاية عام ١٩٩٢.

ويتم عن طريق بنك التنمية والإئتمان الزراعى إلغاء الدعم على مستلزمات الإنتاج الزراعى فيما عدا دعم مقاومة آفات القطن ومحاسبة الزراع فقط على أساس نسبة معلنة من قبل وزير الزراعة سنوياً لتحديد ذلك الدعم ، كما يتعهد البنك بالقيام بتوزيع الكميات الواردة إليه من شركات الأسمدة وفقاً لقواعدمحددة ومعتمدة من وزير الزراعة وإستصلاح الأراضى حسب الإحتياجات وكانت نسب التوزيع تتم ٧٥% للزراع + ٢٥% للجهات الإعتبارية الأخرى منها جمعيات إستصلاح الأراضى والإصلاح الزراعى + شركات قطاع الأعمال العام + الشركات الخاصة وذلك فى ظل إطلاق حرية الإستيراد لمختلف أنواع الأسمدة لشركات القطاع الخاص وتوزيعها فى السوق المحلى طبقاً لآليات السوق الحر مع الرقابة الحكومية البنكية على ذلك.

وفى ظل الإصلاح الإقتصادى الزراعى والقطنى يقوم البنك بتقديم القروض للقطاع الزراعى بأنواعها الثلاث القصيرة والمتوسطة والطويلة وتصل الفائدة البسيطة على الإنتاج الحيوانى ٦,٥%ولإستصلاح الأراضى ٦% ولمختلف الأغراض ٧,٧% ويقوم البنك بتكوين لجنة للنظر فى الحالات المتعثرة والخارجة عن إرادة المنتج الزراعى والقطنى للنظر فى إسقاط أو إعادة جدولة ديونهم بما يسمح لهم بإستمرار أنشطتهم الزراعية.

(١) مسعود على المغربى (دكتور) – محاضرات فى تمويل وتسويق القطن– كلية الزراعة (سابا باشا) جامعة الأسكندرية ٢٠٠٠-٢٠٠١.

(٢) مسعود على المغربى (دكتور) – دراسة تحليلية للتسويق الداخلى والخارجى للقطن المصرى فى ظل سياسة التحرر الإقتصادى ، رسالة دكتوراه – كلية الزراعة بالفيوم(جامعة القاهرة) ١٩٩٨.

ويعتبر بنك التنمية والإئتمان الزراعى البنك المتخصص فى إقراض القطاع الزراعى القروض الزراعية بأنواعها الثلاث، حيث أنه بصدور القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٧٦ تم إعادة تنظيم ذلك البنك حيث تم تحويل المؤسسة المصرية للإئتمان الزراعى والتعاونى (القانون ١٠٥ لسنة ١٩٦٤) إلى هيئة قابضة مستقلة

شخصياً وإعتبارياً سميت البنك الرئيسى للتنمية والإئتمان الزراعى ويتبع وزير الزراعة والبنك المركزى ويتبعه بنوك التنمية الزراعية بمحافظات الجمهورية ويتبعها بنوك القرى فى قرى مصر والتى تتولى تحقيق أغراض البنك الرئيسى فى التمويل والإئتمان فى كل قرية على أساس ألا تتجاوز المسافة بين أى مزارع وبنك القرية التابع له خمس كيلومترات. ويتضمن هدف البنك فى العمل على تمويل الإئتمان الزراعى وتوفير كافة مدخلات الإنتاج الزراعى من الإنتاج المحلى والإستيراد بالنقد أو بالتقسيط والتخطيط المركزى للإئتمان الزراعى والتمويل التعاونى على مستوى الجمهورية مع متابعة البرامج البنكية والرقابية عليها فى ظل السياسة العامة للدولة ، ودعم المنشآت التى تعمل فى مجال تحقيق المنفعة والخدمات الزراعية والتعاون الزراعى مع تقديم القروض والخدمات البنكية للوحدات المحلية والمشروعات المختلفة للجمعيات التعاونية مع القيام بجميع الأعمال المصرفية اللازمة لتحقيق أغراض الإستيراد والتصدير البنكية.

ويتم تنفيذ أغراض وأهداف البنك من خلال: القيام بإقراض الزراع بما فيهم أعضاء الجمعيات التعاونية الزراعية ، والقيام بالعمليات المصرفية التى تخدم أغراض تلك الجمعيات وإقراضها القروض اللازمة لمختلف الآجال والقيام بخدمة تصريف حاصلات الزراع ونشر الوعى الإدخارى المحلى وقبول الودائع والمدخرات من المتعاملين ومن الجمعيات التعاونية وأعضائها من أجل التنمية الزراعية ، ويحصل البنك على أمواله من حصيلة ما تخصصه له الدولة وحصيلة نشاطه البنكى وما يبرمه من قروض من البنوك والمنشآت والهيئات الدولية وما يصدره من سندات وصافى أرباح البنوك التابعة له بعد خصم المخصصات البنكية والإحتياطى البنكى وهذه الأموال تعتبر مملوكة للدولة ملكية خاصة.

ومنذ منتصف التسعينات بدأت الحكومة المصرية مرحلة الإصلاح الهيكلى الشامل حيث وضعت مجموعة من البرامج منها ما يتعلق بالتمويل والإئتمان لتوفير الموارد اللازمة لتمويل الإستثمارات خاصة بعد صدور قانون الإستثمار رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩ لإمكانية إستعادة الجدارة أو الكفاءة التمويلية والإئتمانية من خلال إتباع السياسات النقدية والإئتمانية التى تحقق التوازن المالى فى الموازنة العامة للدولة ، وقد تمثلت هذه السياسات فى مجال التمويل فى تحرير أسعار الفائدة إعتباراً من ١٩٩٠/١/٣ وتعديل نسبة الإحتياطى فى ١٩٩٠/١٢/١٣ حيث ألزم البنك المركزى البنوك التجارية وبنوك الإستثمار وبنوك الأعمال والبنوك المتخصصة والتى منها بنك التنمية والإئتمان الزراعى بأن تحتفظ لديه (وبدون فائدة) بأرصدة دائنة بنسب لا تقل عن ١٥% بما لديها من إجمالى الودائع بالجنيه المصرى مع إستمرار إلزام البنوك بإيداع نسبة ١٥% من مجموع ما لديها من إجمالى الودائع بالعملات الحرة بسعر فائدة يعادل سعر الفائدة على الإيداعات فى السوق النقدية. وفى ١٩٩١/١٠/٨ تم توحيد سعر صرف الجنيه المصرى بتوحيد السوقين الأولية والحرة للنقد الأجنبى فى سوق حرة واحدة. وفى ١٩٩٢/١٠/١٩ قرر البنك المركزى العمل بالسقوف الإئتمانية (بعد أن كانت ٦٠% من الودائع) للقطاع الخاص وأصبح الإئتمان الذى تقدمه البنوك للقطاع الخاص لا يخضع لأى قيود كمية أو نسبية. هذا ومنذ بداية ١٩٩١ أدت السياسات والبرامج التحررية إلى رفع تكلفة الإقتراض والإقراض ومن ثم إحجام المزارعين والمستأجرين منهم والملاك من الحصول على الإئتمان الزراعى اللازم لهم وإقتصر دور البنك الرئيسى للتنمية والإئتمان الزراعى على تمويل الخدمات الزراعية أى تحول دور البنك من الشراء والتوزيع لمدخلات الإنتاج التى كان يقوم بها إلى إقراض التعاونيات والقطاع الخاص كمستوردين ووكلاء وموزعين وتجار للقيام بهذا الدور ، وإستحداث أنشطة جديدة للبنك منها تمويل تسويق المحاصيل بعد خروج الدولة من هذا التمويل وعدم القدرة على منح القروض إلا للعملاء الذين يقدمون ضمانات كاملة للتسييل تجعل هذا البنك بنكاً تجارياً مما يدفعه لمنح القروض بأسعار الفائدة الجارية ومن ثم قد يفقد وظيفته التنموية التى أنشأ من أجلها بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٧٦ ومن ثم لن يتمكن المنتج الزراعى الصغير من شراء مستلزمات أو مدخلات الإنتاج الزراعى نقداً (مما يؤكد إقتراحات الباحث) من القطاع الخاص فى غياب دور التعاونيات الزراعية علماً بأن الحائزين لأقل من خمسة أفدنة يمثلون فى المتوسط أكثر من ٩٨% عام ١٩٩٠ وتبلغ مديونتهم لدى البنك حتى ١٩٩٣/١٢/٣١ حوالى ٥٠% من إجمالى المديونية التى تبلغ حوالى ٣٢٧ مليون جنيه ، وقصر البنك الفائدة المدعمة على المحاصيل التى تتحكم فيها الدولة ومنها القطن أو التى تشجع إنتاجها وربط تحديد أسعار الفائدة لهذه القروض بعائد كل محصول بعد دراسة التكاليف الخاصة به (مما يؤكد إقتراحات الباحث) وقد بلغت أسعار القروض المدعمة طبقاً للتعديل البنكى ومنها القطن ٠,٨٥ قرش عن الجنيه فى الشهر فى حدود ٦٥٠ جنيهاً/للفدان[١].

إطار الدراسة :

يتضمن هذا البحث دراسة الأهمية النسبية لقروض الإنتاج الزراعى والإنتاج النباتى والإنتاج القطنى خلال الفترة ٩٠-١٩٩٩ وتحديد نصيب الفدان القطنى من تلك القروض ونسبة القرض الفدانى القطنى من التكاليف المتغيرة والتكاليف الكلية القطنية وصافى الربح ودور البنك الرئيسى للتنمية والإئتمان الزراعى فى تمويل وإنتاج القطن المصرى من حيث مقدار القروض الممنوحة وعلاقتها بتكلفة الإنتاج والإنتاجية والعائد

خلال الفترة المذكورة.

النتائج

أولاً : تطور القروض الزراعية : يبين الجدول رقم (١) أنواع القروض الزراعية الثلاث القصيرة والمتوسطة والطويلة المقدمة من بنك التنمية والإئتمان الزراعى خلال فترة الدراسة ٩٠-١٩٩٩ حيث يتضح من الجدول أن متوسط القروض الزراعية خلال الفترة المذكورة تبلغ ٤١٦٨,٦ مليون جنيه منها حوالى ٣٦,٥ مليون جنيه قروضاً طويلة بنسبة تبلغ حوالى ٠,٨٠% ومنها حوالى ١٣٠٣,٨ مليون جنيه قروضاً متوسطة بنسبة حوالى ٣١,٣٥% ومنها حوالى ٢٨٢٨,٨ مليون جنيه قروضاً قصيرة بنسبة تبلغ حوالى ٦٧,٨٥% من إجمالى القروض الزراعية المقدمة من بنك التنمية والإئتمان الزراعى.

ولما كانت قروض إنتاج وزراعة القطن تدخل ضمن مجموعة القروض قصيرة الأجل حيث أن فترة القرض لا تتجاوز ١٤ شهراً ويرتبط تاريخ إستحقاقها وتحصيلها بتاريخ جنى المحصول وتسويقه والحصول على الدخل لذا يجب أن تكون قروض إنتاج القطن فى حدود متوسط القروض القصيرة الزراعية والتى تبلغ فى المتوسط ٦٧,٨٥% من إجمالى القروض الزراعية المقدمة من بنك التنمية والإئتمان الزراعى (وهذا يؤكد جدية الإقتراح البحثى الثانى وهو زيادة نسبة تغطية القرض الفدانى القطنى بما يعادل ٥٠% من ربح الفدان القطنى) والذى يبلغ فى المتوسط ٧٨٩ جنيهاً مصرياً لتغطية حوالى ٦٦% من التكلفة المتغيرة الفدانية والتى تبلغ فى المتوسط ١٢٠١ جنيهاً مصرياً.

جدول رقم (١): تطور أنواع القروض الثلاث القصيرة والمتوسطة والطويلة المقدمه من بنك التنمية والإئتمان الزراعى خلال الفترة (١٩٩٠-١٩٩٩).

السنوات	إجمالى القروض الزراعية مليون جنيه	القروض الطويلة الزراعية مليون جنيه	القروض المتوسطة الزراعية مليون جنيه	القروض القصيرة الزراعية مليون جنيه	(١) %	(٢) %	(٣) %
١٩٩٠	٣٥٧١	٢٤	١١٧٩	٢٣٦٨	٠,٦٧	٣٣,٠٢	٦٦,٣١
١٩٩١	٣٦٧٢	٢٦	١٥٨٣	٢٠٦٣	٠,٧١	٤٣,١١	٥٦,١٨
١٩٩٢	٣٥٧٨	٢٩	١٢٢٧	٢٣٢٢	٠,٨١	٣٤,٢٩	٦٤,٩٠
١٩٩٣	٣٨٦٦	٣٢	١١٣٧	٢٦٩٧	٠,٨٣	٢٩,٤١	٦٩,٧٦
١٩٩٤	٤٣٤٤	٣٥	١١٦٨	٣١٤١	٠,٨١	٢٦,٨٨	٧٢,٣١
١٩٩٥	٤٢١٦	٣٤	١١٥٣	٣٠٢٩	٠,٨١	٢٨,٣٤	٧١,٨٥
١٩٩٦	٤١١٤	٣٤	١١٦٠	٢٩٢٠	٠,٨٣	٢٨,١١	٧٠,٩٨
١٩٩٧	٤٩٠٨	٣٨	١٤١٩	٣٤٥١	٠,٧٧	٢٨,٦٢	٧٠,٣١
١٩٩٨	٥١٧٤	٥٦	١٤٩٦	٣٦٢٢	١,٠٨	٢٨,٩٢	٧٠,٠٠
١٩٩٩	٤٢٤٣	٥٧	١٥١٦	٢٦٧٠	١,٣٤	٣٥,٧٣	٦٢,٩٣
المتوسط	٤١٦٨,٦	٣٦,٥	١٣٠٣,٨	٢٨٢٨,٣	٠,٨٠	٣١,٣٥	٦٧,٨٥

حيث : (١) نسبة القروض الطويلة الأجل إلى إجمالى القروض الزراعية.
(٢) نسبة القروض المتوسطة الأجل إلى إجمالى القروض الزراعية.
(٣) نسبة القروض القصيرة الأجل إلى إجمالى القروض الزراعية.

المصدر : (١) البنك الرئيسى للتنمية والإئتمان الزراعى – قطاع نظم المعلومات – الإدارة العامة للإحصاء وبحوث العمليات – القاهرة.
(٢) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء – الكتاب الإحصائى السنوى – القاهرة – أعداد مختلفة.
(١) البنك الرئيسى للتنمية والإئتمان الزراعى – قطاع المعلومات – القاهرة ١٩٩٨.

ثانياً : الأهمية النسبية للقروض الزراعية المصرية :

يتبين من إستعراض وتحليل بيانات الجدول رقم (٢) والخاص بتطور القروض الزراعية المصرية خلال الفترة ٩٠-١٩٩٩ وعلاقتها بالقروض النباتية والقروض القطنية أن القروض الزراعية تبلغ فى المتوسط قرابة ٤١٦٨,٦ مليون جنيه منها قرابة ١٨٧٧ مليون جنيه بنسبة تبلغ ٤٥,٠٣% قروضاً نباتية ومنها حوالى ١٤٠ مليون جنيه بنسبة تبلغ ٣,٣٦% فقط قروضاً قطنية ، فى حين يبلغ متوسط القروض القطنية حوالى ٧,٤٦% فقط من القروض النباتية خلال فترة الدراسة وهى نسبة ضئيلة بالمقارنة بأهمية القطن المصرى مما يؤكد عدم مقدرة منتجى القطن على زيادة المساحة القطنية نتيجة لنقص طلبه علىالقروض أو على الإستدانة من بنك التنمية والإئتمان الزراعى مما قد يؤثر على إنتاجية القطن بالنقصان أو بعدم إمكانية المنتج القطنى من زيادة

المساحة الإنتاجية (التوسع الأفقى والرأسى) الزيادة التى قد تغطى النقص فى المساحة المنزرعة لضيق اليد وعدم إمكانية إستخدام كل ما هو جديد ومستحدث فى الإنتاج القطنى.

جدول رقم (٢): تطور قيمة القروض النباتية والقطنية ونسبتهما من القروض الزراعية المصرية خلال فترة الدراسة (١٩٩٠-١٩٩٩م).

السنوات	القروض الزراعيه مليون جنيه	القروض النباتيه مليون جنيه	القروض القطنيه مليون جنيه	(١) %	(٢) %	(٣) %
١٩٩٠	٣٥٧١	١٢٢٦	١٧١	٣٤,٣٣	٤,٧٩	١٣,٩٥
١٩٩١	٣٦٧٢	١٥١٦	١٦٠	٤١,٢٩	٤,٣٦	١٠,٥٥
١٩٩٢	٣٥٧٨	١٥٥٢	١٦٨	٤٣,٣٨	٤,٧٠	١٠,٨٢
١٩٩٣	٣٨٦٦	١٦٨٧	١٧٨	٤٣,٦٤	٤,٦٠	١٠,٥٥
١٩٩٤	٤٣٤٤	١٨٣٠	١٨٧	٤٢,١٣	٤,٣٠	١٠,٢٢
١٩٩٥	٤٢١٦	١٩٤٩	١٩٦	٤٦,٢٣	٤,٦٥	١٠,٠٦
١٩٩٦	٤١١٤	٢٢٠٥	٢٠٦	٥٣,٦٠	٥,٠١	٩,٣٤
١٩٩٧	٤٩٠٨	٢٥٩٢	٢١٥	٥٢,٨١	٤,٣٨	٨,٢٩
١٩٩٨	٥١٧٤	٢٥٨٧	٢٣٢	٥٠,٠٠	٤,٤٨	٨,٩٧
١٩٩٩	٤٢٤٣	٢٦٢١	٢٨٨	٦١,٧٧	٦,٧٩	١٠,٩٩
المتوسط	٤١٦٨,٦	١٨٧٧	١٤٠	٤٥,٠٣	٣,٣٦	٧,٤٦

حيث : **(1) نسبة القروض النباتية إلى القروض الزراعية.**
(2) نسبة القروض القطنية إلى القروض الزراعية.
(3) نسبة القروض القطنية إلى القروض النباتية.

المصدر : **(4) البنك الرئيسى للتنمية والإئتمان الزراعى – قطاع نظم المعلومات – الإدارة العامة للإحصاء وبحوث العمليات – القاهرة.**
(5) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء – الكتاب الإحصائى السنوى – القاهرة – أعداد مختلفة.

ثالثاً : تغطية القروض الزراعية لمدخلات الإنتاج الزراعى :

تبين من إستعراض وتحليل بيانات الجدول رقم (٣) والخاص بتطور تغطية القروض الزراعية المصرية لمدخلات الإنتاج الزراعى والنباتى والقطنى لمعرفة مدى إسهام بنك التنمية والإئتمان الزراعى فى ذلك أن متوسط نسبة تغطية القروض الزراعية لمدخلات أو مستلزمات أو التكاليف المتغيرة للإنتاج الزراعى خلال فترة الدراسة المذكورة تبلغ ٤٠% من قيمة المستلزمات ، فى حين تبلغ متوسط نسبة تغطية القروض النباتية لمدخلات الإنتاج النباتى ٤٨% من قيمة المستلزمات ، ولكن تبلغ متوسط نسبة تغطية القروض القطنية لمدخلات الإنتاج القطنى ٨% فقط من المستلزمات مما يؤكد على أن حوالى ٩٢% من نسبة التكاليف المتغيرة للإنتاج القطنى تأتى من مصادر أخرى غير البنك الرئيسى للتنمية والإئتمان الزراعى وذلك هرباً من التعامل مع البنك والتعامل مع مصادر أخرى قد تكون بفائدة أكبر ولكن بتيسيرات أقل وإحجام بنك التنمية فى تمويل هذا المحصول الهام للمنتج والدولة قد يؤثر بالسلب على إنتاجية ومساحة وإنتاج القطن المصرى مستقبلاً.

كما تبين من إستعراض بيانات الجدول رقم (٤) والخاص بدراسة العلاقة بين تطورتغطية القروض الفدانية والتكاليف المتغيرة الفدانية للقطن خلال فترة الدراسة المذكورة أن نسبة تغطية القرض الفدانى القطنى للتكلفة المتغيرة الفدانية القطنية خلال فترة الدراسة تبلغ فى المتوسط ١٩% فقط حيث كان القرض الفدانى يبلغ فى المتوسط ٢٣٠ جنيهاً للفدان ، فى حين تبلغ التكلفة المتغيرة لفدان القطن ١٢٠١ جنيهاً للفدان مما يؤكد ضعف مساهمة بنك التنمية والإئتمان الزراعى فى تغطية التكلفة المتغيرة والتى يمولها المنتج الزراعى بطرق تمويلية أخرى ، ناهيك عن التكلفة الكلية الفدانية المتمثلة فى القيمة الإيجارية للفدان والتى إرتفعت طبقاً للقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٩٢ بإثنتى وعشرين مثل الضريبة ، كل ذلك لا بد وأن يؤثر على إنتاجية ومساحة وإنتاج القطن المصرى بالنقصان إلا إذا تدخلت الجهات المسئولة لتصحيح ذلك المسار وتشجيع بنك التنمية بكل الطرق الممكنة لإقراض المزارعين بما يحتاجونه من قروض قطنية إنتاجية مساهمة فى إرتفاع الإنتاجية وزيادة المساحة والإنتاج القطنى بضمانات وفائدة وشروط بنكية مبسطة وفى متناول المنتج الزراعى القطنى.

رابعاً : الأهمية النسبية للقروض إلى صافى الناتج الزراعى :

تبين من إستعراض بيانات الجدول رقم (٥) والخاص بتطور صافى الناتج الزراعى والنباتى والقطنى خلال فترة الدراسة المذكورة أن صافى الناتج الزراعى يبلغ فى المتوسط حوالى ٣٦,٩ مليار جنيه منها حوالى ٢٧,٢ مليار جنيه صافى الناتج النباتى بنسبة تبلغ حوالى ٧٣,٧% ، ومنها حوالى ٢,٨ مليار جنيه صافى الناتج القطنى بنسبة نبلغ حوالى ٧,٦% من صافى الناتج الزراعى وحوالى ١٠,٣% من صافى الناتج النباتى ، وقد بلغت نسبة القروض الزراعية إلى صافى الناتج الزراعى فى المتوسط حوالى ١٢% ونسبة القروض النباتية إلى صافى الناتج النباتى حوالى ٧% ، فى حين بلغت نسبة القروض القطنية إلى صافى الناتج القطنى حوالى ٥%

فقط مما يؤكد على نقص القروض المقدمة لإنتاج القطن مما قد يؤثر بالسلب على المساحة والإنتاجية والإنتاج حيث أنه لو تم رفع نسبة القروض القطنية إلى صافى الناتج القطنى إلى ٧٥% أو ٥٠% وهما إقتراحان للباحث لبلغت القروض القطنية عند ٧٥% حوالى ٢,١ مليار جنيه من صافى الناتج القطنى البالغ ٢,٨ مليار جنيه ، والقروض القطنية عند ٥٠% حوالى ١,٤ مليار جنيه من صافى الناتج القطنى البالغ ٢,٨ مليار جنيه ، أى أن هناك فرق سالب فى القروض القطنية عند ٧٥% يبلغ ١,٩٦ مليار جنيه مضافة إلى ١٤٠ مليون جنيه المنصرفة فعلاً بنكياً ، وأيضاً فرق سالب عند ٥٠% يبلغ حوالى ١,٢٦ مليار جنيه مضافة أيضاً إلى ١٤٠ مليون جنيه المنصرفة فعلاً بنكياً ، فمن أين يأتى المزارعون الصغار بهذه المبالغ الضخمة التى قد تؤدى إلى إحجام هؤلاء الزراع عن زراعة القطن أو عدم إستخدام High Technology أو التكنولوجيا المتطورة والمستحدثة فى إنتاج القطن وذلك على الرغم من إرتفاع أربحية الجنيه المستثمرقى إنتاج القطن المصرى.

خامساً : إقتراحات الباحث :

تبين من إستعراض بيانات الجدول رقم (٦) والخاص بتطور نسبة تغطية القرض الفدانى للتكلفة المتغيرة لفدان القطن خلال الفترة ٩٠-١٩٩٩ أن متوسط القرض الفدانى الذى يبلغ ٧٥% من ربح القنطار يبلغ فى المتوسط ١٧٤ جنيهاً/قنطار أى ما يعادل ١١٨٣ جنيهاً/فدان من إجمالى التكلفة المتغيرة والتى تبلغ ١٢٠١ جنيهاً/فدان أى أن هذا الإقتراح يغطى ١٠٩% من قيمة التكلفة المتغيرة للفدان. وأن متوسط القرض الفدانى الذى يبلغ ٥٠% من ربح القنطار يبلغ فى المتوسط ١١٦ جنيهاً/قنطار أى ما يعادل ٧٨٩ جنيهاً/فدان من إجمالى التكلفة المتغيرة والتى تبلغ ١٢٠١ جنيهاً/فدان أى أن هذا الإقتراح يغطى ٦٦% من قيمة التكلفة المتغيرة للفدان. وهكذا يستطيع المنتج القطنى أن يجد التمويل النقدى اللازم لتغطية الجزء الأكبر من التكلفة الكلية المتغيرة بفائدة مقبولة وفترة سداد معقولة وبضمانات تكون فى مقدور ذلك المنتج حتى يستطيع زيادة المساحة المنزرعة قطناً وإستخدام كل ما هو جديد ومستحدث فى زيادة إنتاجية الفدان القطنى ومن ثم زيادة الإنتاج الكلى للقطن المصرى.

جدول رقم (٦): تطور نسبة تغطية القرض الفدانى بعد إقتراحات الباحث للتكلفة المتغيرة لفدان القطن خلالفترة الدراسة (١٩٩٠-١٩٩٩).

السنوات	القرض فىحدود ٧٥% من ربح القنطار(جنيه)	القرض الفدانى (جنيه)	التكلفه المتغيرة الفدانية (جنيه)	القرض فى حدود ٥٠% من ربح القنطار(جنيه)	القرض الفدانى (جنيه)	(١) %	(٢) %
١٩٩٠	١١٣	٥٨٧,٦	٦٦١	٧٦	٣٩٥	٨٩	٦٠
١٩٩١	١٥٩	٩٣٨,١	٧٥٢	١٠٦	٦٢٥	١٢٥	٨٣
١٩٩٢	٢٠٠	١٤٣٠,٠	٨٦٤	١٣٤	٩٥٨	١٦٦	١١١
١٩٩٣	١٥٧	١٢٢١,٥	٩٥٥	١٠٥	٨١٧	١٢٨	٨٦
١٩٩٤	١٨٩	١١٣٢,١	٩٩٠	١٢٦	٧٥٥	١١٤	٧٦
١٩٩٥	٢٠٦	١٤٩٧,٦	١٠٢٥	١٣٨	١٠٠٣	١٤٦	٩٨
١٩٩٦	١٩١	١٢٦٦,٣	١٢٣٠	١٢٧	٨٤٢	١٠٣	٦٨
١٩٩٧	١٩٤	١٣٤٨,٣	١٤٨٨	١٢٩	٨٩٧	٩١	٦٠
١٩٩٨	١٨٢	١٣٢٨,٦	١٨١٥	١٢١	٨٨٣	٧٣	٤٩
١٩٩٩	١٥٣	١١٥٣,٦	٢٢٣٣	١٠٢	٧٦٩	٥٢	٣٤
المتوسط	١٧٤	١١٨٣,٢	١٢٠١	١١٦	٧٨٩	١٠٩	٦٦

حيث : (١) نسبة تغطية القرض بعد الإقتراح الأول إلى التكلفة المتغيرة الفدانية للقطن.
(٢) نسبة تغطية القرض بعد الإقتراح الثانى إلى التكلفة المتغيرة الفدانية للقطن.
المصدر : بيانات الجدول رقم (٤).

المراجع

أكرم أحمد شلبى (دكتور) – دور البنوك المتخصصة فى التمويل الداخلى للتنمية الإقتصادية بالتطبيق على بنك التنمية والإئتمان الزراعى – مجلة مصر المعاصرة-الجمعية المصرية للإقتصاد والسياسة والإحصاء والتشريع – العددان ٤٣٤،١٣٣ يوليو/أكتوبر ١٩٩٢-القاهرة.

سيد عبد المولى (دكتور) – دور الجهاز المصرفى فى تمويل التنمية الصناعية فى مصر خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٨٧ مجلة مصر المعاصرة - الجمعية المصرية للإقتصاد والسياسة والإحصاء والتشريع – العددان٤١٤،٤١٣ يوليو/أكتوبر١٩٨٨-القاهرة.

محمد السيد حسين (دكتور) – دراسة إقتصادية لدور البنك الرئيسى للتنمية والإئتمان الزراعى فى تنمية القطاع الزراعى المصرى – المجلة المصرية للإقتصاد الزراعى – المجلد العاشر – العدد الثانى – سبتمبر ٢٠٠٠.

محمد كمال العتر (دكتور) محاضرات فى السياسة الإقتصادية والقطنية– كلية الزراعة (سابا باشا) جامعة الأسكندرية.
محمد كمال العتر (دكتور) محاضرات فى تمويل وتسويق القطن– كلية الزراعة (سابا باشا) جامعة الأسكندرية.
محمود علاء عبد العزيز (دكتور) ، عدلى مسعداوى طلبه (دكتور)– دراسة تحليلية لقروض الإنتاج النباتى فى محافظة الفيوم خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٠ (دراسة حالة)-بنك التنمية والإئتمان الزراعى – المجلة المصرية للإقتصاد الزراعى – المجلد الحادى عشر – العدد الأول-مارس ٢٠٠١.
مسعود على المغربى – دراسة تحليلية للتسويق الداخلى والخارجى للقطن المصرى فى ظل سياسة التحرر الإقتصادى ، رسالة دكتوراه – كلية الزراعة بالفيوم(جامعة القاهرة) ١٩٩٨.
مسعود على المغربى (دكتور) – قوانين القطن المصرى والتحرر الإقتصادى – محاضرات فى السياسة الإقتصادية والقطنية– كلية الزراعة (سابا باشا) جامعة الأسكندرية ١٩٩٩.
مسعود على المغربى (دكتور) – محاضرات فى تمويل وتسويق القطن– كلية الزراعة (سابا باشا) جامعة الأسكندرية ٢٠٠٠.
مسعودعلى المغربى(دكتور)- محاضرات فىالتمويل والإئتمان الزراعى– كلية الزراعة(سابا باشا)جامعةالأسكندرية ٢٠٠٠.
معبد على الجارحى (دكتور) – التطورات والسياسات النقدية فى مصر ١٩٥٠-١٩٨٢ مجلة مصر المعاصرة - الجمعية المصرية للإقتصاد والسياسة والإحصاء والتشريع – العدد٣٩٦ أبريل ١٩٨٤-القاهرة.
البنك الرئيسى للتنمية والإئتمان الزراعى – قطاع نظم المعلومات – الإدارة العامة للإحصاء وبحوث العمليات – القاهرة.
وزارة الزراعة وإستصلاح الأراضى – قطاع الشئون الإقتصادية – الإدارة المركزية للإقتصاد الزراعى – هيئة الإقتصاد الزراعى – القاهرة – أعداد مختلفة.
الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء- توزيع الملكية الزراعية فى مصر عام ١٩٩٠ – الكتاب الإحصائى السنوى – يونيو ١٩٩٣ – القاهرة .
البنك الأهلى المصرى – النشرة الإقتصادية – العددان الأول والثانى – المجلد السادس والأربعون – القاهرة ١٩٩٣.
البنك المركزى المصرى –التقرير السنوى ١٩٩٢/٩١ القاهرة.
القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٧٦ ، بشأن البنك الرئيسى للتنمية والإئتمان الزراعى – الإدارة العامة للتنظيم والإدارة والتدريب وإدارة التدريب – القاهرة.
دليل الإجراءات الإئتمانية – البنك الرئيسى للتنمية والإئتمان الزراعى – قطاع الإئتمان والإستثمار – القاهرة.

THE BANK FOR DEVELOPMENT AND AGRICULTURAL CREDIT AND EGYPTIAN COTTON FINANCIAL EMPHASIS ECONOMIC LIBERALIZATION

El-Maghraby, M. A. A.
Agricultural Economics Dep., Faculty of Agriculture (Saba Basha), Alexandria University

ABSTRACT

Since the mid of ninety; the Arab Republic of Egypt carries out on integrated programme for economic reforms; and the agricultural sector one of the Egyptian national economic sectors which conducted and conducting the Egyptian economic reforming programmes in harmony with the economical, social and political programmes of the coutrry and include the agricultural economical cotton creditional and financing reforming policy through interested agricultural banks verged in bank of agricultural development and credit. The results divulged that the markets of agricultural production requested were freed, whereas the private sector being

allowed to market them except seed cotton of plantation and supporting cotton control. Offering the three types of debts (short, median and long) for agricultural sector via the bank.

However, the policies and programmes of freeing led to increase the cost of loans and the role of the bank was depending on offering the financial support required for agricultural services.

It was clear during the period of study (1990-1999) that the long debts reached 1% and for median 30% and the short 69% of the total agricultural debts of about 4.3 billion pounds. The average of cotton debts reached 7% only of the botanical debts. However, the cotton debts percent coverage 8% only of the cotton production inputs. The percent of the cotton feddan debt percent for the variable of feddan cost was 19% only, equivalent to 230 pounds per feddan.

Therefore, the researcher suggests increasing the coverage percent of feddan debt for the variable feddan cost of cotton by 50% of kentar profit or about 75% of the kentar profit via pound in order to enable the young farmers where save the caah money required for financing the Egyptian cotton production here is a negative difference in the cotton debts due to supposing 50% about 1.26 billion pounds and there is another negative difference on supposing 75% of about 1.96 billion pounds.

جدول رقم (٣): تطور نسبة تغطية القروض الزراعية والنباتية والقطنية لقيمة مستلزمات الإنتاج الزراعى والنباتى والقطنى خلال فترة الدراسة (١٩٩٠-١٩٩٩).

السنوات	قيمة الإنتاج الزراعى مليون جنيه	قيمة الإنتاج النباتى مليون جنيه	قيمة الإنتاج القطنى مليون جنيه	قيمة مستلزمات الإنتاج الزراعى مليون جنيه	قيمة مستلزمات الإنتاج النباتى مليون جنيه	قيمة مستلزمات الإنتاج القطنى مليون جنيه	(١) %	(٢) %	(٣) %	(٤) %	(٥) %	(٦) %
١٩٩٠	٢٩٢١١	١٨٩٨٧	٢٧٧١	٥١٤٧	١٩٥٦	٧٧٩	٣٨	١٥	٣٩	٦٩	٦٣	٢٢
١٩٩١	٣١٥٠٧	١٨٩٠٤	٣٢٢٦	٥٧٧٦	٢١٣٧	٧٤٨	٣٧	١٣	٣٥	٦٢	٧١	٢١
١٩٩٢	٣٤٢٢٠	٢٢٩٢٧	٣٣٨٩	٦٨٧٧	٢٤٧٦	٨٣٢	٣٦	١٢	٣٤	٥٢	٦٢	٢٠
١٩٩٣	٣٧٠٥٦	٢٤٨١٩	٣٥٥٣	٧٤٣٧	٢٧٣٣	١٢٢٥	٣٧	١٦	٤٥	٥١	٦١	١٤
١٩٩٤	٤١٧٢٠	٢٧١١٨	٣٤٥٨	٨٠٢٤	٢٧٢٨	١٤٧٠	٣٤	١٨	٥٤	٥٤	٦٧	١٢
١٩٩٥	٤٨١٢٢	٢٨٨٧٣	٣٤٨١	٩٥٥٩	٣٦٣٢	١٦١٧	٣٨	١٧	٤٥	٤٤	٥٤	١٢
١٩٩٦	٥٧١٤٠	٣٨٢٩٤	٥٧٤٣	١١١٨٧	٤١٣٩	١٩٤٠	٣٧	١٧	٤٧	٣٧	٥٣	١٣
١٩٩٧	٦١٢٧٠	٤١٠٥١	٦١٥٨	١٤١٢٣	٥٠٨٤	٢٣٢٨	٣٦	١٦	٤٦	٣٤	٥١	٩
١٩٩٨	٦٥٤٠٠	٤٣١٦٤	٦٤٤٥	١٧٠٥٩	٦٤٨٢	٢٧٩٤	٣٨	١٦	٤٣	٣٠	٤٠	٨
١٩٩٩	٦٩٥٣٠	٤٧٢٨٠	٧٠٩٢	٢١١٥٣	٧٨٢٧	٣٣٥٣	٣٧	١٦	٤٢	٢٥	٣٣	٩
المتوسط	٤٧٥١٨	٣١١٤١	٤٥٣٢	١٠٦٣٤	٣٩١٩	١٧٠٩	٣٩	١٦	٤٤	٤٠	٤٨	٨

حيث :
نسبة قيمة مستلزمات الإنتاج النباتى إلى قيمة مستلزمات الإنتاج الزراعى.
نسبة قيمة مستلزمات الإنتاج القطنى إلى قيمة مستلزمات الإنتاج الزراعى.
نسبة قيمة مستلزمات الإنتاج القطنى إلى قيمة مستلزمات الإنتاج النباتى.
متوسط نسبة تغطية القروض الزراعية لقيمة مستلزمات الإنتاج الزراعى أو التكاليف المتغيرة للإنتاج الزراعى = ٤٠%.
متوسط نسبة تغطية القروض النباتية لقيمة مستلزمات الإنتاج النباتـــى أو التكاليف المتغيرة للإنتاج النباتـى = ٤٨%.
متوسط نسبة تغطية القروض القطنية لقيمة مستلزمات الإنتاج القطنى أو التكاليف المتغيرة للإنتاج القطنـــى = ٨%.

المصدر :
(١) البيانات الواردة بالجدول رقم (٢) بالدراسة.
(٢) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء - الكتاب الإحصائى السنوى- القاهرة- أعداد مختلفة.
(٣) وزارة الزراعة وإستصلاح الأراضى – قطاع الشئون الإقتصادية – الإدارة المركزية للإقتصاد الزراعى – نشرة الإقتصاد الزراعى – القاهرة – أعداد مختلفة

جدول رقم (٤): تطور نسبة تغطية القرض الفدانى للتكلفة المتغيرة الفدانية ونسبة تغطية قرض القنطار لتكلفة

القنطار المتغيرة ونسبة تغطية ربح القنطار لقيمة قرض القنطارخلال فترة الدراسة (١٩٩٠-١٩٩٩).

السنوات	القرض الفدانى جنيه/فدان	التكاليف المتغيرة الفدانية جنيه/فدان	الإنتاجية الفدانية قنطار	التكاليف المتغيرة للقنطار جنيه	قرض القنطار جنيه (القرض الفدانى ÷ الإنتاجية الفدانية)	سعر القنطار جنيه	ربح القنطار جنيه (سعر القنطار - ت.م. للقنطار)	(١) %	(٢) %	(٣) %
١٩٩٠	١٧٢	٦٦١	٥,٢٠	١١٢	٢٩	٢٦٣	١٥١	٢٦	٢٦	٥,٢
١٩٩١	١٨٨	٧٥٢	٥,٩٠	١٠٥	٢٦	٣١٧	٢١٢	٢٥	٢٥	٨,٢
١٩٩٢	٢٠٠	٨٦٤	٧,١٥	١١١	٢٥	٣٧٨	٢٦٧	٢٣	٢٣	١٠,٧
١٩٩٣	٢٠١	٩٥٥	٧,٧٨	١٦٢	٣٣	٣٧١	٢٠٩	٢١	٢١	٦,٣
١٩٩٤	٢٥٩	٩٩٠	٥,٩٩	١٧٣	٤٥	٤٢٥	٢٥٢	٢٦	٢٦	٥,٦
١٩٩٥	٢٧٦	١٠٢٥	٧,٢٧	١٧٧	٤٨	٤٥٢	٢٧٥	٢٧	٢٧	٥,٧
١٩٩٦	٢٢٤	١٢٣٠	٦,٦٣	٢١٠	٣٨	٤٦٤	٢٥٤	١٨	١٨	٦,٧
١٩٩٧	٢٣٩	١٤٨٨	٦,٩٥	٢١٩	٣٥	٤٧٧	٢٥٨	١٦	١٦	٧,٤
١٩٩٨	٢٥٤	١٨١٥	٧,٣٠	٢٤٩	٣٤	٤٩١	٢٤٢	١٤	١٤	٧,١
١٩٩٩	٢٨٤	٢٢٣٣	٧,٥٤	٢٩٦	٣٨	٥٠٠	٢٠٤	١٣	١٣	٥,٤
المتوسط	٢٣٠	١٢٠١	٦,٨	١٨١	٣٥	٤١٤	٢٣٢	١٩	١٩	٦,٦

حيث : (١) نسبة تغطية القرض الفدانى القطنى للتكلفة الفدانية المتغيرة (٢) نسبة تغطية قرض القنطار للتكلفة المتغيرة (٣) نسبة تغطية ربح القنطار لقيمة قرض القنطار القطنية. للقنطار.

المصدر : (١) وزارة الزراعة وإستصلاح الأراضى – قطاع الشئون الإقتصادية – الإدارة المركزية للإقتصاد الزراعى – نشرة الإقتصاد الزراعى – القاهرة – أعداد مختلفة.

(٢) البنك الرئيسى للتنمية والإئتمان الزراعى – قطاع نظم المعلومات – الإدارة العامة للإحصاء وبحوث العمليات – القاهرة.

(٣) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء – الكتاب الإحصائى السنوى – القاهرة – أعداد مختلفة.

جدول رقم (٥): تطور صافى الناتج الزراعى والنباتى والقطنى ونسبة القروض الزراعية والنباتية والقطنية إلى ذلك الصافى خلال فترة الدراسة (١٩٩٠-١٩٩٩).

السنوات	إجمالى الناتج الزراعى [١]	إجمالى الناتج النباتى [٢]	إجمالى الناتج القطنى [٣]	مستلزمات الناتج الزراعى [٤]	مستلزمات الناتج النباتى [٥]	مستلزمات الناتج القطنى [٦]	صافى الناتج الزراعى [٧]	صافى الناتج النباتى [٨]	صافى الناتج القطنى [٩]	القروض الزراعية ÷ صافى الناتج الزراعى	القروض النباتية ÷ صافى الناتج النباتى	القروض القطنية ÷ صافى الناتج القطنى
١٩٩٠	٢٩,٢	١٩,٠	٢,٨	٥,١	٢,٠	٠,٨	٢٤,١	١٧,٠	٢,٠	١٤,٨	٧,٢	٨,٦
١٩٩١	٣١,٥	١٨,٩	٣,٢	٥,٨	٢,١	٠,٧	٢٥,٧	١٦,٨	٢,٥	١٠,٠	٩,٠	٦,٤
١٩٩٢	٣٤,٢	٢٢,٩	٣,٤	٦,٩	٢,٥	٠,٨	٢٧,٣	٢٠,٤	٢,٦	١٣,٠	٧,٦	٦,٥
١٩٩٣	٣٧,١	٢٤,٨	٣,٦	٧,٤	٢,٧	١,٢	٢٩,٧	٢٢,١	٢,٤	١٣,٠	٧,٦	٧,٤
١٩٩٤	٣١,٧	٢٧,١	٣,٥	٨,٠	٢,٧	١,٥	٣٣,٧	٢٤,٣	٢,٠	١٢,٩	٧,٥	٩,٤
١٩٩٥	٤٨,١	٢٨,٩	٣,٥	٩,٦	٣,٦	١,٦	٣٨,٥	٢٥,٣	١,٩	١١,٠	٧,٧	١٠,٣
١٩٩٦	٥٧,١	٣٧,٣	٥,٧	١١,٢	٤,١	١,٩	٤٥,٩	٣٤,٢	٣,٨	٩,٠	٦,٤	٥,٤
١٩٩٧	٦١,٣	٤١,١	٦,٢	١٤,١	٥,١	٢,٣	٤٧,٢	٣٦,٠	٣,٩	١٠,٤	٦,١	٥,٣
١٩٩٨	٦٥,٤	٤٣,٢	٦,٤	١٧,١	٦,٥	٢,٨	٤٨,٣	٣٦,٧	٣,٦	١٠,٧	٧,١	٦,٠
١٩٩٩	٦٩,٥	٤٧,٣	٧,١	٢١,٢	٧,٨	٣,٤	٤٨,٣	٣٩,٥	٣,٧	٨,٨	٦,٦	٧,٨
المتوسط	٤٧,٥	٣١,١	٤,٥	١٠,٦	٣,٩	١,٧	٣٦,٩	٢٧,٢	٢,٨	٤,٢٦٩÷ %١٢=٣٦,٩	=٢٧,٢÷١,٨٧٧ %٧	٢,٨٠٠÷٠,١٤٠ =%٥

حيث : **الكفاءة الإنتاجية الزراعية =(١)÷(٤) المخرجات ÷ المدخلات= الدخل الزراعى ÷ التكاليف الزراعية = ٤,٥**
الكفاءة الإنتاجية النباتية = (٢)÷(٥) المخرجات ÷ المدخلات= الدخل النباتى ÷ التكاليف النباتية = ٧,٩
الكفاءة الإنتاجية القطنية = (٣)÷(٦) المخرجات ÷ المدخلات= الدخل القطنى ÷ التكاليف القطنية = ٢,٦
الكفاءة التمويلية الزراعية =(٧)÷(٤) = صافى الدخل الزراعى ÷ التكاليف الزراعية = أربحية الجنيه المستثمر فى الإنتاج الزراعى = ٣,٥
الكفاءة التمويلية النباتية =(٨)÷(٥) = صافى الدخل النباتى ÷ التكاليف النباتية = أربحية الجنيه المستثمر فى الإنتاج النباتى = ٦,٩
الكفاءة التمويلية القطنية =(٩)÷(٦) = صافى الدخل القطنى ÷ التكاليف القطنية = أربحية الجنيه المستثمر فى الإنتاج القطنى = ١,٦

المصدر : **(١) بيانات الجدولين رقمى (٢) ، (٣).**
(٢) وزارة الزراعة وإستصلاح الأراضى – قطاع الشئون الإقتصادية – الإدارة المركزية للإقتصاد الزراعى – نشرة الإقتصاد الزراعى – القاهرة – أعداد مختلفة.